مفهوم الجماعات المُسلحة من دون الدولة وتأثيرها على أمن القارة الأفريقية

أ. أيمن فاروق طه عبيد(*) أ.د.شيماء محيي الدين(**)

• **مُلخص:**

أفريقيا كقارة تَحوُى موروثاً من الصراع تنامت بها أدوار الفاعلين المسلحين من دون الدولة بشكل متسارع، تلك الجماعات تم تصنيف بعضها على أنها إرهابية أو جماعات متمردة وانفصالية تسعى لأهداف سياسية تحققها باستخدام العنف،أو تسعى لأغراض اقتصادية ومادية من قبل مرتزقة وجماعات يقودها أمراء حرب أو شركات أمن خاصة، ومع تنوع أهداف وتنظيم تلك الجماعات وخلفيتها التاريخية تنوعت تعريفاتها وبما جعل من الصعوبة تضمينها في تعريف يجمع شواهد وأطوار تلك الجماعات وأسباب ظهورها والتي من أهمها على المستوى الوطني هشاشة الأنظمة السياسية والحالة الاقتصادية المتردية والصراعات الأثنية،وعلى المستوى الإقليمي تدخلات القوى العظمى وتأثيرها على مقدرات الدول الشعوب، إضافة إلى دور تطور شبكة المعلومات الدولية الذي أحدث نقلة نوعيه لأسلوب عمل تلك الجماعات وأسلوب تجنيدها للأفراد وتلقيها للدعم من الخارج، تلك الأسباب خلقت بيئة حاضنة لنمو تلك الجماعات المسلحة من دون الدولة والتي أثرت على الشرعية والحالة الأمنية للدول على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية، وبما تسبب أن تواجه تلك الدول صعوبات حدودية وأمنية وسياسية واقتصادية متشابكة أهمها مشكلة تهريب السلاح والهجرة غير الشرعية وانتشار شبكات التجارة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود التي توافقت أهدافها مع بعض الجماعات المسلحة الأخرى الخارجة عن سلطة الدولة وبما دفع العديد من الدول في دائرة متشابكة من الصراعات المتجذرة التي يصعب حلها.

• **الكلمات المفتاحية:** الفواعل من دون الدولة، الجماعات المسلحة من دون الدولة

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Concept of Non-State Armed Groups and their Impact on Security in Africa

Ayman Farouk taha **Pro. Dr. Shimaa Mohy Alden**

- **Abstract**

Africa has a legacy of conflicts,in which the roles of non-state armed groups have grown rapidly Some of these groups have been classified as terrorist,insurgent groups seeking for political goals through violence or seeking for economic goals through mercenaries and warlords or private security companies. With the diversity of the goals, organization, and historical background of these groups, their definitions have varied, making it difficult to include them in a definition that combines the evidence and phases of these groups, some reasons for their emergence, of which at the national level are the fragility of political systems, the deteriorating economic situation, and ethnic conflicts ,and at regional level, the interventions of the great powers and their impact, and the role of the international information network, which has brought the way of recruitment, and support from abroad. These reasons have created an environment for the growth of these non-state armed groups, which has affected the political and security stability of countries, causing these countries to face border and security difficulties, likewise arms smuggling, illegal immigration, and transnational organized crime, whose goals have been combined with some other armed groups, which has pushed many countries into a tangled cycle of deep-rooted conflicts.

Keywords: Non State Actors, Non State Armed Groups

- **مقدمة**

أولاً : موضوع الدراسة :

لعبت الجماعات المسلحة من دون الدول خلال العقدين الأخيرين دوراً رئيسياً في النزاعات المسلحة المعاصرة وأنطلق تأثيرها من داخل الدول لمحيطهاالإقليمي،بالشكل الذي جعل منها فاعلاً رئيسياً في العديد من بؤر الصراع داخل القارة الأفريقية بشكل يختلف عن أنماط الصراع المعتادة بالقارة،أحدثت تلك التنظيمات خلال عقدين من الألفية الجديدة تغيراً بالأوضاع داخل القارة وبماعدل من النظرة التقليدية للمجتمع الدولي لها كتهديد،وبلور حتمية الوصول لاستراتيجيات ومقاربات جديدة للتعامل مع هذا التهديد.

تناول الباحثون والعلماء الإطار التعريفي للجماعات المسلحة من دون الدولة،وتعددت التعريفات وبما تسبب في حالة من التعقيد والتداخل حول هذا المفهوم مع عدد من المفاهيم الأخرى، كما تنوعت العوامل المسببة لنشأة وتكوين تلك الجماعات، فما بين عوامل داخلية نابعة من فساد سياسي وتردي أوضاع اقتصادية واجتماعية وعدم قدرة الدول على تبنى استراتيجية دولة وطنية جامعة تضم كل الإثنيات وأطياف المجتمع،إلى عوامل تسببت فيها جهات وفواعل خارجية دعمت نشأة تلك الجماعات ومولتها للقيام بأدوار محددة تصب في مصلحة تلك الجهات التوسعية والسياسية والاقتصادية.

وكما تنوعت التعريفات والأسباب تنوعت أساليب واقترابات التعامل مع الجماعات المسلحة من دون الدولة طبقاً لتنوع أهداف تلك الجماعات وطبقاً للجهات التي تتعامل معها، فعلى المستوى الداخلي انتهجت الحكومات خطاً أمنياً عسكرياً لتصفية تلك الجماعات للحفاظ على سيادة الدولة ،وعلى المستوى الخارجي تنوع منهج الأطراف الدولية ما بين الاقترابات الأمنية والتفاوضية في إطار دورها الدولي الإنساني لنجدة المجتمعات المحلية بالدول المتضررة من الممارسات الإجرامية لتلك الجماعات المسلحة،بينما انتهجت منظمات المجتمع المدني اقتراباً يعتمد على محاولة تغيير بنية الجماعات المسلحة من دون الدول بطرح برامج لتعليم النشئ بمناطق الصراع في

محاولة لتغيير السلوك ومحاولة تثقيف تلك المجتمعات سياسياً بطرح أفكار جديدة على تلك المجتمعات للحوار وإبداء الرأي عوضاً عن استخدام السلاح .

ثانياً: إشكالية الدراسة :

طرحت الدراسة التساؤل على الرغم من أن الجماعات المسلحين من دون الدولة قد لعبوا أدواراً مستمرة في السياسة الأفريقية منذ ما قبل الاستقلال، ودونما أي مظهر من مظاهر الانقطاع، إلا أن أدوار هؤلاء الفاعلين قد باتت أكثر بروزاً وحدة وتنوعاً وتأثيراً في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة" وهو ما يدعو للتسأل حول أدوار تلك الجماعات وعلاقتها بالحكومات الوطنية والمجتمع الدولي ؟

ثالثاً : منهج الدراسة :

تم تناول الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الجماعات المسلحة من دون الدولة ورصد تطورها وطرح المدخل النظري لدراستها وخصائصها وأسباب انتشارها وتنامي دورها في القارة الأفريقية، وتحليل أثرها على العديد من الجوانب الوطنية والاقليمية ورصد طرق تأثيرها على الأمن القومي والأقليمي.

رابعاً: تقسيم الدراسة :

في سبيل الإجابة على التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى محورين،تناول المحورالأول من الدراسة مفهوم الجماعات المسلحة من دون الدولة خلفية ومراحل نشأتها، تناول المحور الثاني تأثير تلك الجماعات على الأمن والسلم الوطني وأثرها على المستوى الإقليمي.

سيتم تناول المقال في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول: تعريف الجماعات المُسلحة من دون الدولة وأنماطها الرئيسية بالقارة الأفريقية.

المبحث الثاني: أثر الجماعات المُسلحة من دون الدولة على الاستقرار الوطني والإقليمي بالقارة الأفريقية.

المبحث الأول: تعريف الجماعات المُسلحة من دون الدولة وأنماطها الرئيسية بالقارة الأفريقية:

شهدت القارة الأفريقية حالة من النشاط لجماعات العنف والتطرف خلال العقدين الأخيرين بدأت بإيواء بعض دول القارة لبعض التنظيمات من الملاحقات الأمنية من خارج القارة بمناطق حدودية ومعسكرات للتدريب،تزامن ذلك النشاط مع نجاح حركة التجارة غير الشرعية في استغلال القارة كمحطة عالمية لتجارتها بسبب هشاشة الوضع الأمني وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول القارة.

الحرب المشتعلة في السودان بين القوات النظامية السودانية وميليشيات الدعم السريع سلطت الضوءعلى طبيعة الصراعات الجديدة بالقارة الأفريقية وما استجد فيها من أوضاع داخلية سمحت بها العديد من العوامل والمسببات بتواجد قوات مسلحة من دون الدولة موازية للقوات النظامية وعلى درجة من الاستقلالية والتدريب والتسليح وبما سمح لها بمواجهة قوات نظامية بشكل مستمر،هذا الوضع الشائك لتنامي دور جماعات مسلحة من دون الدولة بداخل العديد من دول القارة أصبح جلياً للمجتمع الدولي بما لا يحمل مجالاً للشك من حيث طبيعة التهديد الذي تمثلة تلك التنظيمات على إختلاف نشأتها وتبعيتها القبلية وطبيعة تواجدها ومحيطها الإقليمي الذي يؤثر ويتأثر بأفعالها،هذا الوضع جعل من تلك الجماعات كيانات لا يُمكن تجاهلها من قبل المجتمع الدولي،النموذج الذي طرحته قوات الدعم السريع ونجاحها في التسبب في تآكل شرعية الدولة المركزية بتشكيل سلطة موازية جعل من السهولة بمكان تحقيقة بباقي بؤر الصراع بالقارة الأفريقية خاصة مع توفر البيئة الخصبة والإمكانيات والدعم الخارجي لترجيح كفة جماعة مسلحة على أخرى،ومع التطور التقنى لمنصات إعلام التنظيمات المسلحة في القارة وبما وفر لها إمكانية تجنيد أعداد من المقاتلين الجدد من مختلف دول العالم في وضع غير مسبوق للسلم والأمن ليس على مستوى القارة فقط ولكن لمحيط القارة الإقليمي[1].

(1) Fabio Oliva1, **Understanding a new generation of non-state armed group** (Turin: United Nations Syatem Staff College, Attribution-NonCommercial 4.0 International, 2015), P.80.

وعلى نحو ما بهذا المبحث سيتم تناول الجماعات المسلحة من دون الدولة في إطار مفاهيمي لتوضيح أنماطها وخلفيتها التاريخية وتطورها بالقارة الأفريقية **كالتالي :**

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المُسلحة من دون الدولة وأهم المراحل التاريخية لظهورها بالقارة الأفريقية.

المطلب الثاني: أسباب نشأة الجماعات المُسلحة من دون الدولة بالقارة الأفريقية.

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المُسلحة من دون الدولة وأهم المراحل التاريخية لظهورها بالقارة الأفريقية.

أولاً: مفهوم الفواعل من دون الدولة:

يُعد مفهوم الفواعل من دون الدولة(NonStateActors) من المفاهيم التي تتسم بالغموض في مجال العلاقات الدولية،حيث لم يتفق فواعل المجتمع الدولي على إطار تعريفي محدد،ولكن يمكن رصد المفهوم كتعريف إجرائي من خلال عدد من الشواهد أهمها أنها فواعل منفردة ذات هياكل، وموارد، وطرق مختلفة في التأثير السياسي عن الكيان المؤسسي للدولة،يُعرف بريان هوكينغ BrianHocking ومايكل سميث MichaelSmith الفاعلين من غير الدول بأنهم "جماعة أومنظمة تتمتع بالاستقلال، أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها وتمثيل أتباعها" [1]وفي محاولة لبريجنسكي[2] لتناول مفهوم الفواعل الدولية من دون الدولة من منظور اقتصادي جاء فيها "يبدو أن دور الدولة تتراجع كوحدة أساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد عندما بزغت فواعل غير الدولة، خصوصاً بعدما أصبحت المصارف الدولية والشركات متعددة الجنسيات والجماعات الراديكالية والإرهابية ذات البعد العالمي تنشط بشكل

(1) شهرزاد إمام، "الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية"، **سياسات عربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (8)، أبريل 2014) ص 70.

(2) زبيجنيو بريجنسكي: (1928–2017) Zbigniew Brzeziński مفكر ومستشار سابق للأمن القومي الأمريكي من أصول بولندية، يُعتبر من المنظرين السياسيين المعاديين للشيوعية.

أكثر، متجاوزة المفاهيم السياسية للدولة"[1] . وأيضاً لا يحظى مصطلح الجماعات المسلحة من دون الدولة(NonStateArmedGroups) باتفاق أكاديمي حول تعريفه، بسبب تعدد وتشابه المصطلحات مثل: (الجماعات المُسلحة ، الفواعل المُسلحة من دون الدول ، جماعات المعارضة المُسلحة ، المجموعات غير الشرعية ،حركات التحرر، الجماعات الإرهابية)، الخلاف ليس على المستوى الأكاديمي فقط ولكن على مستوى الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية الذي تُشرع القوانين لمكافحة العمليات الإرهابية ،مثالاً على ذلك عقب أحداث 11 سبتمبر أصدرالإتحادالأوربي قانون مكافحة الإرهاب والذي جاء فيه تصنيف كافة الجماعات المسلحة على أنها "منظمات إرهابية" . [2]

ثانياً: مفهوم الجماعات المُسلحة من دون الدولة:

1- تعريفات اسميه:

عرف د. حسنين توفيق إبراهيم الجماعات المُسلحة من دون الدولة على أنها: "تنظيمات أو جماعات مُسلحة أو شبكات إجرامية منظمة غير قانونية، تمارس أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة وتستخدم القوة من أجل تحقيق أهدافها" [3]،وهنا تم تناول أن تلك التنظيمات التي تمارس سلطتها بعيداً عن سيطرة الدولة في إغفال لحالة التماس في المصالح بين تلك الجماعات وبعض الأنظمة الحاكمة بعض الإسهامات الأكاديمية في تعريف تلك التنظيمات والجماعات المسلحة لـ "Mandel Robert" روبرت ماندل

(1) شمال حسين مصطفى،شاهو القرة داغي،**أثر الفواعل العنيفة من غير الدول على الفوضى الإقليمية**، يوليو2021. متاح على الرابط: (14/11/2022).https://www.qposts.com:

(1) **Meditation and Dialogue in transitional processes from non-state armed groups to political movements/political parties**", Factsheet – EEAS Mediation Support Project – Knowledge Product (Brussels :European Union November 2012),P.4.

(3) حسنين توفيق إبراهيم،"الفاعلون المُسلحون من غير الدول: الوضع الراهن وآفاق المستقبل"، **آفاق استراتيجية**، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، العدد 4 أكتوبر 2021) ص 67.

التي قدمها في كتابه"اضطرابات الأمن العالمي"على أنها جماعات المسلحة من غير الدول تغتصب وظائف الدولة وتؤثر بأفعالها على الحالة الأمني والوطني العالمي . [1]

كما عرف"Jann.K.Kleffner"جانكليفنرالجماعات المُسلحة بأنها: "الجماعات النظامية المُسلحة بشكل كاف لجعلها طرفاً في نزاع مُسلح في الوقت الحاضر" ، [2] وبرؤية أكثر عمقاً لتعريف كليفنر تم تناول حالة التنظيم وتكوين الجماعة مع التركيز على أنها طرف في صراع بغض النظر عن الأهداف أو نوع تلك القوات أو قيادتها،في الوقت الذي تناول تعريف مندل تأثير الجماعات المسلحة على الاستقرار الدولي وهو بذلك أغفل الجماعات التي تجندها الدولة لتحقيق استتباب الأمن في بعض المناطق .

2- تعريفات إجرائية:

تعددت أُطرتناول مفهوم الجماعات المُسلحة من دون الدولة،حتى أن بعضها لا يُعد تعريفاً بالمعنى الدقيق ولكن يُعد مؤشراً يوضح ما إذا كانت تلك الجماعات مُسلحة دون الدولة أم لا،ومن أوائل الجهات التي تناولت تعريف الجماعات المُسلحة من دون الدولة "المحكمة الجنائية ليوغسلافيا" في قضية "دوسكو تاديتش"[3] كتعريف إجرائي من خلال عدد من من المؤشرات **كالآتي:** [4]

---

(1) عبد الكريم سعيد السويلمين،"الحوثيون كفواعل من دون الدول" في سامي الوافي (محرر)،**مجلة اتجاهات سياسية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية،العدد(8) أغسطس 2019) ص 19.

(2) Jann K. Kleffner, "The applicability of international humanitarian law to organized armed groups", **International Review of the Red Cross** (Volume 93 Number 882 June, 2011).P.444.

(3) دوسكو تاديتش: زعيم سابق للحزب الديمقراطي الصربي أُدين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا بجرائم ضد الإنسانية أثناء عضويته مع القوات شبة العسكرية التى قامت بالهجوم على مقاطعة "بريبدور".

(4) نوال موسى،**دور المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا سابقا ورواندا في إرساء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق،2011)، ص ص21-22.

أ- اللجوء إلى القوة العسكرية.

ب- وجود قيادة مسؤولة.

جـ- السيطرة على جزء من إقليم الدولة.

د - القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومُنسقة.

هـ - استمرار مدة النِزاع المُسلح.

تناولت مبادرة "نداء جنيف" "GenevaCall" [1] الجماعات المُسلحة دون الدول وعرفتها على أنَها" جماعة مُنظمة ذات بِنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة،وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها"، ووفقاً لهذا التعريف يندرج تحت مفهوم الجماعات المسلحة من دون الدولة مجموعة كبيرة من التنظيمات مثل (الجماعات المتمردة،ومختلف حكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كلياً مثل صومالي لاند في الصومال،حركات التحر ،والمجموعات المصنفة على أنَها إرهابية جهادية،ومجموعات الإتّجار بالسلاح التي تتشارك في كونها تعمل خارج نطاق سيطرة الدول وتستخدم العنف)،كما طرحت مبادرة "نداء جنيف" عدداً من المؤشرات لتصنيف الجماعات المُسلحة من دون الدولة بعضها البعض أهمها **الآتي:**

أ- الهيكل التنظيمي.

ب- مصادر التمويل.

جـ- درجات انخراطها في السياسية الدولية.

د- الدعم والقوة العسكرية والسياسية.

هـ- القدرة على التعامل مع المعتقلين.

---

(1) نداء جنيف :هي واحدة من المنظمات الرائدة في مجال المشاركة الإنسانية مع الجماعات المُسلحة من دون الدول، ولديها 16 مكتب حول العالم وتسعى إلى إحداث تغيير سلوكي دائم بين NSAGs لتعزيز حماية المدنيين وتعاملت مع أكثر من 170 مجموعة منذ عام 2000.

كما عرف تلك الجماعات روب جريس "Rob.Grace " من خلال عدد من الشواهد والخصائص أهمها الاستعداد والقدرة على استخدام العنف،الانفصال عن مؤسسات الدولة الرسمية،والاستقلالية السياسية والعسكرية واستقلالية الموارد. (1)

ولما من التعريفات السابقة وبعد تناول أوجة القصور والخلاف لبعضها يمكن أن نطرح تعريفاً للجماعات المُسلحة من دون الدولة بشكل أشمل طبقاً لمستجدات العصر والرؤية الأكثر عمقاً لأدوارها وخلفيتها التاريخية وأهدافها وطبيعة علاقتها بالأنظمة الحاكمة **كالآتي:**

"كل من يحمل السلاح علناً ليس بغرض الدفاع عن النفس،في جماعات مُنظمة لها قيادة مسيطرة على أعمالها، ذات معتقدات (دينية متطرفة – انفصالية– بربرية وإجرامية) أو بدون معتقدات لتنفيذ أوامر قادتها المباشرين أو الروحيين،وذلك بشكل يتعارض مع سلطة ومركزية الدولة في حق استخدام العنف،والتى قد تتفق أو تتوائم معها ضد جماعة أو دول أخرى بهدف تحقيق منافع سياسية أو اقتصادية أو جغرافية أو عسكرية أو بغرض نشر فكر متطرف أو لمصلحة خاصة لأفرادها وقادتها".

ثالثاً: مراحل نشأة وتطور الجماعات المُسلحة من دون الدولة في القارة الأفريقية

1- المرحلة الأولى: (مرحلة الاستعمار):

شهدت القارة الأفريقية خلال مرحلة الاستعمار العديد من المحاولات الوطنية للتحرر ومقاومة الاستعمارجمن خلال حركات مقاومة مسلحة مثلتها بعض حركات النقابات العمالية وبعض الأحزاب المحلية بهدف مقاومة تواجد المستعمر وإجبارة على إعلان استقلال المستعمرات وذلك من خلال التأثير على استثمارات الرعايا الأجانب بالمستعمرات والضغط على حرية حركة التجارة وتحركات القوات النظامية للمستعمر من خلال عمليات استهداف وقنص، حاول المستعمرخلال تلك المرحلة إحتواء تلك

(1) Rob .Grace, **Briefing Note: Frontline Negotiations with Non-State Armed Groups** (Massachusetts :Harvard Humanitarian Initiative, 2016).P.2.

الحركات للاستمرار في السيطرة على المستعمرات ومواردها وأطلق على تلك الحركات الشعبية صفة الإرهاب والتمرد [1]،ولم تلق تلك الأعمال الاعتراف من المجتمع الدولي،خلال تلك الفترة لمع عدد من الاسماء للشخصيات والحركات البارزة بالقارة الأفريقية كانت تقود حركات مقاومة مسلحة ومنها عمر المختار بليبيا،حركة ماو ماو في كينيا ،كما شهدت المرحلة استقبال القارة رمز من رموز النضال المسلح وهو "تشي جيفارا" زعيم الثورة الكوبية في إطار رؤيته العالمية لمساعدة الثوار حول العالم.

2-المرحلة الثانية:(مرحلة الاستقلال من الاستعمار):

ارتبطت تلك المرحلة بسياسات الدول عقب الاستقلال وانعكاس فشلها السياسي والاقتصادي لبناء دولة وطنية تجمع أطياف المجتمع إضافة لثبات أوضاع الحدود التي أقرها الاستعمار لدول القارة وبما أدى لحالة من الإغتراب الداخلي لبعض المجتمعات والتهميش لبعض المناطق والقبائل وعدم تضمينها بالحياة السياسية وبما أدى لظهور عدد من التنظيمات المسلحة والمتمردة،من أمثلة ذلك حركة أنيانيا المسلحة بجنوب السودان والتي تم تصنيفها على أنها حركة انفصالية تسعى للاستقلال بالجنوب نشأت بمرجعية مسيحية ، أيضاً ظهور جماعة الطوارق في الصحراء الكبرى والتى شنت تمرد مسلح في شمال مالي إعتراضاً على التهميش واستحواذ السلطة لقبائل بعينها في مالي،كما شهدت المرحلة أيضاً ظهور الجبهة الوطنية الرواندية المشكلة من قبائل التوتسي والتي لجأ أفرادها لأوغندا وشكلت حركة مسلحة متمردة على خلفية استحواذ قبائل الهوتو على السلطة وإنضمت الحركة لجيش المقاومة الوطنية التابع ليوري موسيفيني وقامت بشن بعض الهجمات على رواندا ضد الهوتو. [2]

(1) Makinda, S., "History and root causes of terrorism in Africa", in Wafula Okumu and Anneli Botha (eds), **Understanding Terrorism in Africa: In Searching for an African Voice** (Pretoria: Institute for Security Studies, 2006), PP.50-51.

(2) برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994في رواندا والأمم المتحدة .
https://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/historical-background.shtml.

خلال المرحلة تم استغلال العاطفة الدينية لدى بعض الدول لتجنيد مجاهدين من القارة الأفريقية بزريعة نصرة الدين الإسلامي بأفغانستان في حربها ضد الاتحاد السوفيتي،خلق هذا المجال عدداً من المقاتلين على درجة عالية من الخبرة والكفاءة القتالية والقدرة على قتال جيوش نظامية لدول عظمى والقدرة على التعايش مع مقاتلين أجانب من جنسيات مختلفة ، إضافة لبعد جديد وهو تلاقى أفكار تلك الأفراد مع جماعات أخرى خارجية من قارة أسيا والعمل تحت قيادات أجنبية وهو ما كرس لرؤية جديدة لفكر واستراتيجيات عمل جماعات مسلحة من دون الدولة عابرة للحدود والقارات.[1]

لم يكن الدين الاسلامي وحدة هو المحرك لظهور جماعات مسلحة في تلك المرحلة ولكن أيضاً تم استغلال محفز نصرة الدين المسيحي لتنامي عدد من التنظيمات المسلحة مثال لذلك تمرد بعض ضباط جنوب السودان عام (1983م) وإرسال جعفر النميري لأحد الضباط المسحيين من سكان الإقليم لتهدئة الأوضاع وهو "جون قرنق"،إلا أنه انضم لهذا التمرد المناهض لحكومة السودان وقام بإنشاء جيش تحرير السودان، وأيضاً ظهور جيش الرب عام(1986م) على خلفيه مسيحية كحركة مسلحة بأوغندا بقيادة جوزيف كوني والذي قام بتجنيد جيش من الأطفال وتدريبهم بمعسكرات بجنوب السودان وهو الوضع الذي تسبب فى تأصيل العنف من الصغر لدى العديد من تلك المجتمعات.

3- المرحلة الثالثة: (مرحلة نهاية الحرب الباردة).

عقب إنتهاء الحرب الباردة وإنتصار المعسكر الغربي،ونجاحة في العودة للتأثير وصياغة سياسات دول العالم الثالث بشكل عام ودول القارة الأفريقية بشكل خاص وقيامها بتصدير الرأسمالية القهرية للمجتمعات الأفريقية وبما خلق بؤرللصراع بالقارة الأفريقية لجماعات مُسلحة تمردت على تلك الأفكار تلاقت أهدافها مع بعض

(1) القاهرة: كلمة الرئيس محمد أنور السادات في أسبوع التضامن مع شعب أفغانستان ،27ديسمبر 1980.

الجماعات الخارجية والداخلية التي حملت إحساساً بأن تواجد الغرب بالمنطقة ما هو إلا نوع جديد من الاستعمار،وشهدت المرحلة صراعاً مسلحاً في الصومال وبزوغ نجم أمير الحرب محمد فرح عيديد باستهداف القوات الأمريكية في الصومال ونجاح الجماعات المسلحة في الصومال في كسر هيبة الجيش الأمريكي،مضافاً لذلك تنامي قدرات عناصر القرصنة البحرية على المراكب التجارية أمام سواحل الصومال،كما شهدت المرحلة عودة المجاهدين الأفغان للقارة الأفريقية عقب انتهاء الحرب الروسية في أفغانستان وانعكاس ما تلقوة من تعاليم دينية متشددة وتعاليم قتالية متطورة على الأسلحة الأمريكية وبما أحدث حالة من الصراع الداخلي بالدول تجاة أفكارهم الجهادية المتشددة، وما تبع ذلك من بزوغ نجم الجماعة الاسلامية التي أعلنت الحرب على الدولة وتكفير المجتمع ،ركزت تلك الجماعة أنشتطها في مصر والجزائر،وتلقت الدعم الخارجي من قبل بعض التنظيمات الإرهابية كتنظيم "القاعدة" من خلال كوادرها النشطة ذات الأصول الأفريقية مثل "أيمن الظواهري " . شهدت تلك المرحلة أيضاً استقبال السودان لزعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) [1] لفترة وجيزة مكث فيها وعدد من عناصر تنظيم القاعدة العالمي بالسودان وشروعهم ببعض الأعمال التجارية والاستثمارية،تزامنت تلك الأحداث مع قصور في قدرات بعض الدول في تأمين حدودها البرية والبحرية مثل (الصومال– سيراليون– ليبيريا– ساحل العاج – الكونغو الديمقراطية) وبما سهل من اختراق حدودها من قبل بعض الجماعات المسلحة وتنامي دور أمراء الحرب بالداخل ونجاح حركات الجريمة المسلحة في استغلال هشاشة الأوضاع. [2]

كما شهدت المرحلة صراعات مسلحة على خلفية قبلية ومنها الصراع في رواندا عقب مصرع رئيسي رواندا وبوروندي في حادث سقوط طائرة على أثر هجوم صاروخي

(1) رامي علي محمد عاشور، "مستقبل الإرهاب في أفريقيا.. كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم"، **مجلة السياسة والاقتصاد** (جامعة بني سويف: المجلد17، العدد16، 2022) ص 484.

(2) Makinda, S., **op.cit,** p.52.

وبما أشعل الأوضاع في رواندا بين الهوتو والتوتسي متسبباً في جرائم قتل لأكثر من مليون مواطن وألآف من حالات الإغتصاب،أيضاً تمرد الطوارق مرة أخرى على الأوضاع في مالي على خلفية الجفاف وسوء الأحوال المعيشية في الشمال إضافة للتهميش من أثنية البومبارا التى أستأثرت بالحكم.

دفعت تلك الأوضاع العديد من دول القارة للتعامل مع تلك الكيانات الجديدة على أنها تمثل خطورة على المجتمعات وأجهزة الدولة وتم تشديد المراقبات الأمنية ومطاردتهم، وبما دفع بعضهم للهروب من تلك الضغوط الأمنية لتشكيل تجمعات بأماكن حدودية بعيدة عن أعين الدولة وتنظيم تلك التجمعات في صورة كيانات حدودية موازية لسلطة الدولة. (1)

4-المرحلة الرابعة : (مرحلة نشاط الجماعات المسلحة بالقرن الجديد):

شهدت تلك المرحلة ظهور حركات مسلحة على درجة عالية من التطرف والتشدد بالقارة مثل "بوكو حرام" عام(2009م) وقيادتها تمرداً مسلحاً ضد الحكومة النيجيرية(2010م) والتسبب في العديد من عمليات القتل والخطف واستهداف الرعايا الأجانب ، وظهور جماعات مسلحة في أفريقيا الوسطى "جماعة السيليكا" وهم مجموعة من المسلمين المتمردين المعارضين لحكم بوزيزي بقيادة دجوكوديا والتي قامت بالعديد من أعمال القتل ضد الجماعات المسيحية والتي انشأت جماعة" أنتي بلاكا" للحفاظ على مجتمعاتها وقيامها أيضاً بالعديد من عمليات القتل ضد تجمعات المسلمين الآمنين وهو ما دفع الصراع المسلح بين تلك التنظيمات لأوضاع فشلت فيه كافة الجهات الخارجية للسيطرة عليه خاصة في ظل التحولات ما بين تلك التنظيمات وتحالفها تارة مع الحكومة وفيما بينها تارة أخرى وهو ما جعل من خريطة الصراع المسلح غير مسيطر عليه . (2)

---

(1) Reva, D., **How will ISIS setbacks impact Africa? Existing vulnerabilities could provide favorable conditions for ISIS to establish itself on the continent (**Johannesburg : Institute for Security Studies ISS, 2017)

(1) Jasper Bauters, Taxonomy of Non-State Armed Actors in the Central African Republic, **Editorial advice: Filip Hilgert,**(Belgium: The International Peace Information Service (IPIS),2012).,P.4.

مع ثورات الربيع العربي واشتعال الأوضاع في المنطقة وعدم قدرة الدول في السيطرة على حدودها وانتشار تنظيمات الجريمة المسلحة التي استغلت الأوضاع في الاتجار في السلاح المستولى عليه من مخازن الجيش الليبي للمحيط الإقليمي بمالي وأفريقيا الوسطى وتشاد والسودان لتأجيج بؤر الصراع بالقارة وتسليح جماعات مختلفة على مختلف الصراعات الداخلية بتلك الدول وحتى الجماعات المسالمة الرعوية والقبلية التى لجأت للتسلح للدفاع عن مصالحها ، ومع انفصال جنوب السودان لم تتوقف الجماعات المسلحة في السودان بل استمر نشاطها المؤثر وتنوعت اسماؤه ما بين جيش تحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وتنوعت فصائلة وأماكن عملة ما بين الشمال والجنوب ، ومع مقتل القذافي في ليبيا تنامت أعداد الجماعات المسلحة بليبيا بشكل كبير حتى أن مصراته وحدها أحتوت على عشرات التنظيمات المسلحة والتي بلغت أكثر من 236 "كتيبة ثورية".[1] ،إضافة إلى استقبالها العديد من الجماعات والقادة من المحيط الأقليمي واستقبال مقاتلين من صراعات مجاورة مثل مصر، تزامن ذلك مع تردى الأحوال الأمنية في شمال مالي وتنامي دور تنظيم القاعدة بالقارة وتنظيم داعش للوصول لتحقيق مخطط التنظيمات العالمية للوصول للمحيط والساحل الغربي للقارة الأفريقية، تلك الأوضاع دفعت بتزواج وتلاقي حركة تحرير الأزواد على خلفية مشكلة الطوارق مع تلك التنظيمات المسلحة ونجاحها في الاستيلاء على ثلثي مالي ، شهدت مصر على خلفية ثورة 30يونيو تنامي دور جماعات مسلحة من الداخل والخارج لاستهداف القوات النظامية والمدنيين والتسبب في العديد من حالات القتل من أمثلة تلك التنظيمات (حسم– أجناد مصر– أنصار بيت المقدس) ، شهدت المرحلة أيضاً بزوغ شركات الأمن الخاصة ببعض الدول فاجنر الروسية في مالي وأفريقيا الوسطى وبعض الشركات الصينية التى تدافع عن مصالح استثمارات الصين بالقارة.

(2) الجماعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني– عرض كتاب، قانون الحرب، **مجلة الإنسانى**، يناير 26، 2020.

المطلب الثاني :أسباب نشأة الجماعات المُسلحة من دون الدولة بالقارة الأفريقية

ساهمت عدة عوامل لتواجد جماعات مسلحة من دون الدولة في دول القارة غير المستقرة اقتصادياً والهشة سياسياً مع مؤسساتها الفاشلة ومجتمعاتها المضطربة، وبما دفع بشكل مُتسارع لنمو فاعلين مسلحين من دون الدولة بداخل المجتمعات لسد الفراغات التي نشأت نتيجة تراجع دور الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بدورها تجاه مواطنيها وأداء مهامها الأمنية والاجتماعية والتنموية [1]

سيتم إلقاء الضوء على أهم تلك العوامل والتي يمكن تقسيمها لعوامل داخلية وعوامل وضعية **كالآتي:**

أولاً :العوامل الداخلية:

1- فشل بناء الدولة:

تعكس إشكالية أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية التي تعانيها دول القارة الأفريقية على خلفية الرواسب التاريخية للاستعمار الذي لم يراعى التنوع الأثني والقبلي وخصوصية المجتمعات الأفريقية،وهو ما جعل من الممارسة السياسية في غالبية البلدان تتميز بخلل هيكلي عميق مع ضيق أُفق الحكومات وعدم سماحها بوجود تنوع حزبي يصب في خدمة الدولة والمجتمع،مع الطبيعة الخاصة للدول الأفريقية التي تقلص فكرة الدولة في شخص الرئيس الذي تعددت صفاته إلى (القائد، الزعيم، رب الأسرة، الأب الحاكم)،بالإضافة إلى زيادة حالات الإنقلابات بالقارة وبما أدى لاستمرار تأثير المؤسسة العسكرية كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي، وعليه عُرفت الدول الأفريقية بصفة عامة بالأنظمة "العسكرية- المدنية" ،كل تلك المسببات أدت إلى نشأة جماعات مُسلحة من دون الدولة للدفاع عن مصالح الجماعات الأثنية والقبلية

(1) Jegede, F; Bampton, K; Todd, M., "State vs Non-state Armed Groups – A Political Economy of Violence", **International Committee of the Red Cross** (Derby: Global Science and Technology Forum), Annual International Conference Proceedings of the 5th Political Science, Sociology and International Relations (PSSIR 2015), P.3.

المهمشة من قبل الدولة أو لحماية مجتمعاتها ضد بطش قوات الانقلاب في حالة وجودها في صفوف المعارضة .

جعلت تلك الأوضاع العديد من الدول الأفريقية تفشل في بناء كيانات حديثة تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها،كما أثبتت أن كثيراً من المناطق التابعة للدول تعيش فترة ما قبل الدولة أو شبه الدولة حيث تم اختراقها من قِبل الجماعات الإرهابية مثل " بوكو حرام" التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق حدود الدول المجاورة "الكاميرون، وتشاد" [1]، وبالتالي فإن العجز الوظيفي للدولة هو أحد المُسببات الرئيسية التي خلقت حالة الاحتقان الداخلي للمجتمعات التي لا ترى نفسها على أجنده مخططات الدول التنموية [2]، ولذا فإن ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا شجع بالضرورة على صعود لاعبين من دون الدول لتحقيق مطالبهم الانفصالية والسياسية باستخدام العنف .

2- ضعف سيطرة أجهزة الدولة الأمنية:

الحالة الاقتصادية المتردية الراهنة للعديد من الدول وعدم قدرتها على توفير الآلية الأمنية المُشكلة من أفراد مدربة ومعدات تجعلها عُرضه بشكل مستمر لانعدام الأمن الذي تسببه الصراعات العرقية العنيفة وأنشطة الجماعات المتطرفة والمرتبطة بالجريمة المُنظمة الضالعة في الإتجار بالبشر والمخدرات والسلاح، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة التي تنفذها العديد من الجماعات في القارة الأفريقية [3]، مضافاً إليها مشكلة السيادة التاريخية لبعض القبائل والجماعات على مناطق الرعي عبر الحدود الموضوعة

(1) شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42،ربيع٢٠١٤) ص ٩٣.

(2) عربي بومدين،" أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **قراءات افريقية** (السعودية: المنتدى الإسلامي، القاهرة: العدد 28، 2018) ص ص28-30.

(3) Tandogan & M., Bouacha, O., "The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region: Case of Mali", **Türkiyat Mecmuası** , (No 3, 2017), P.310.

من قبل الاستعمار والتي لا تعترف بها تلك الجماعات، تلك الأوضاع تسببت في تنامي الشعور لدى سكان المناطق الحدودية بعدم الثقة تجاه الحكومة المركزية وفقدها نفوذها لدى المواطن وعدم القدرة على تحقيق السيطرة الأمنية لتلك المناطق [1].

إضافة لتأثير سلبية الأنظمة السياسية والحكم الهش وعدم فاعلية مؤسسات الدول وفشلها في حماية حقوق المواطنين وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل: الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الأساسية من كهرباء ومياه،مضافاً إليها العجز في السيطرة الأمنية على كافة أراضي الدولة ،ومع استمرار حالات الانقلابات التي يتم فيها تغييب للحياة السياسية والدستورية والقضائية وعدم وجود مؤسسات للحوار، كل تلك المسببات أدت بشكل مباشر لوجود وضع أمني واقتصادي وتنموي متأزم مَثْل فجوة كبيرة بين الحكومات والمجتمعات وبما دفع بعض الأنظمة الحاكمة لمحاولة البحث عن حلول لملء هذا الفراغ بترك المجتمعات لسلطة بعض الجماعات لتمارس بعض الأدوار الأمنية والاجتماعية والتنموية وهو ما أعطاها نوعاً من الشرعية أمام المجتمعات والمواطنين استغلته تلك الجماعات حتى أصبحت تلك المجتمعات تدين بالفضل والولاء لها كمُقدم للخدمات ، مثال لذلك نشاط جماعات الطوارق بشمال مالي والنيجر مما تسبب في انقسام المجتمعات وخلق حالة من الصراع بين سلطة الدولة وتلك الجماعات على غنيمة الموارد ،تلك الأوضاع جعلت من الجماعات المسلحة من دون الدولة في أفريقيا تتمتع بسيادة شبه مُطلقة على "أرض الجماعة" وبما أعطاها النفوذ من دون حق لاحتكار أنشطة مثل: التعدين ورعي القطعان الجائرعلى الأراضي الزراعية وغيره من أشكال الاستغلال الاقتصادي للأرض .

ثانياً : العوامل الوضعية:

1 – التبعية ووصاية القوى الخارجية:

تعمدت الدول الاستعمارية ترك الدول الأفريقية بدون نضج سياسي ونجاح مؤسسي، مما جعل منها فريسة لمشاكل سياسية واقتصادية ومجتمعية، نابعة من هيكل إداري

(1)Thomas M. Wilson and Hastings Donnan (eds.), **Border identities Nation and state at international frontiers** (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), PP. 3-7.

مكتظ بعمالة غير مؤهلة ،وبما جَعل العديد من دول القارة عقب فشلها في تحقيق أمال شعوبها ترضخ طواعية لوصاية بعض القوى العظمى،وبما خلق حالة من التنافس بين قوى خارجية للسيطرة على الحكومات للحصول على المواد الخام بأسعار زهيدة وتفضيلية وفتح باب المجال لاستثمارات ضخمة مستدامة لكبرى شركاتها،هذا الوضع جعل من حكومات الدول مترهلة فاسدة بفعل التبعية والتدخلات الخارجية لاستمالة حكامها وأنظمتها لتحقيق أجندات خارجية وبالشكل الذي يضمن استمرارية تبعيتها، وهو ما خلق بيئة خصبة لاحتقان مجتمعي وأوضاع اقتصادية متردية لبعض الطبقات،وبما تسبب في نشأة جماعات تحمل السلاح تعارض سلطة الدولة تسعى للانفصال بمناطقها الغنية بالموارد والخامات الطبيعية وبما جعل من تلك الجماعات جواداً رابحاً لنفس القوى الخارجية وشركاتها يتم شراء ولاءها عبر صفقات الخام مقابل السلاح [1] مثالاً لذلك علاقة قوات الدعم السريع في السودان مع شركة الدهب الروسية وعلاقتها ببعض الشركاء العرب كالإمارات والسعودية.

2 – ثورة المعلومات :

أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات ومنصات التواصل الاجتماعي في إحداث حالة غير مسبوقة لتلاقي أفكار الجماعات المُسلحة على مختلف أهدافها،وجعلت من السهولة بمكان تلقي التمويل والاتفاق على صفقات وتجنيد أفراد، كما أسهمت تلك المنصات في ترهيب الحكومات بالدعاية البربرية لأعمالها، وأصبحت تلك التنظيمات تواكب عصر المعلومات بما لديها من منصات، وبما جعل منها نافذة إعلامية لنشر الأفكار أو لنشر الرعب للمجتمعات المحلية والمنافسين ومنهم الحكومات [2]،ومثال

([1]) انمار نوري خفيف القره غولي، أ.م.د شيماء محمد جواد الجبوري، تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني للدولة،**مجلة كلية التربية الأساسية**،(بغداد:كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية ،المجلد 29، العدد 119) ص300.

(1) Caroline Varin and Dauda Abubakar، **Violent Non-State Actors in Africa Terrorists, Rebels and Warlords**. (Switzerland: Springer International Publishing AG, 2017) P.323.

على ذلك ما قامت به الجماعات الإرهابية في ليبيا بقتل المصريين على الشاطئ الليبي وتصوير عملية القتل بشكل احترافي وبما ينقل صورة للتطور الحادث في فكر تلك الجماعات.

ومن ناحية أخرى التحدي الذي تواجهه الحكومات نتيجة التطور في الاتصالات وسرعة الحصول على الحقيقة والمعلومات من أكثر من مصدر بالصوت والصورة في توقيت حدوثها، تسبب هذا الوضع لتلك الآليات الجديدة من مصادر الحصول على المعلومات ضغوطاً على الحكومات خاصة الشمولية منها والتي لا تتميز بشفافية طرح القضايا على مجتمعاتها،وتسعى دوماً لمواربة الحقائق كسباً للوقت في المناصب والاستمرار في خداع شعوبها،خلق هذا الوضع حالة من الاحتقان المجتمعي وبيئة خصبة للتمرد والخروج عن سلطة الدولة،ومع فشل الدول في مواكبة هذا التطور لعدم توفر الإمكانيات أو للرغبة في عدم وصول الحقائق كاملة للمجتمعات مضافاً إلي ذلك فشل العملية التعليمية بالعديد من دول القارة والتي لا تعزز وتغرز الشعور بالوطنية والمسئولية المجتمعية جعل من أطفال تلك المجتمعات عرضة لموجات من الجذب للهجرة غير الشرعية وحلم السفر للخارج ، أوالتعرض لموجات الانجذاب للتطرف في الأديان تارة أو للإغراء لتحقيق مكاسب مادية وسلطوية سريعة تارة أخرى، جعلت تلك الأوضاع من الانضمام لجماعات مسلحة من دون الدولة على مختلف أهدافها من السهولة بمكان لتحقيق الغايات المادية والسلطوية أو بالرضى النفسي بتحقيق وممارسة التطرف الديني على المجتمعات الآمنة.

3- الحدود الأفريقية الموروثة ومشكلات تنظيمها وتأمينها :

تُعد القارة الأفريقية أكبر قارات العالم من حيث طول الحدود السياسية بين دولها، وهو ما جاء نتيجة تفتيت أقاليم القارة بين عدد كبير من القوى الاستعمارية المتنافسة، قبل أن تتجه كل دولة مُستعمرة لتقسيم مُستعمراتها إلى وحدات صغيرة يَسهُل إدارتها ، حيث قامت بترسيم الحدود بين مستعمراتها الأفريقية والتي ورثتها دول القارة بعد الاستقلال، وبما يتعارض مع واقع أنماط انتشار الجماعات الإثنية وتنظيم أسلوب

معيشتها في جماعات قَبليِة كظاهرة موروثة يقوم عليها المجتمع من قبل وصول المُستعمر الأوروبي، هذا الوضع خلف مساحات كبيرة من الاختلاف بين الحدود الموضوعة للمُستعمرات الأوروبية وبين مساحات انتشار السلطة القبلية في العديد من الدول الأفريقية [1]،وعلى الرغم من دراية كل دول القارة بالتناقضات الرئيسية التي تسببت في هذا الوضع إلا أنها عجزت عن تنظيم وتأمين حدودها ولم تستطيع في معالجة تلك المسببات [2].

ومن رحم هذا الترسيم الاستعماري للحدود لدول القارة الأفريقية والذي أفْضَى لصراعات مُسلحة وحرب أهلية وبما جعل من مسألة تنظيم وتأمين تلك الحدود من الصعوبة بمكان تحقيقه من قبل الحكومات خاصة في ظل زيادة حالة الفُرقة ما بين سكان المناطق الحدودية وسكان العاصمة إضافة لحالة الإنكار ما بين الحكومة المركزية للسكان المحليين واحتياجاتهم الأساسية، كما أن الزيارات الحكومية لتلك المناطق أو التعيينات من قبل الحكومة المركزية للموظفين على الحدود تم التعامل معها بنظرة سلبية على أنها عقوبة أكثر منها وظيفة، وهذا الإطار خلق حالة من العزلة للمجتمعات الموجودة على حدود الدول وأصبحت تلك المجتمعات أكثر قرباً وصله بعرقياتها عبر الحدود وأيضاً أكثر تفاعلاً مع التنظيمات التى تُؤمنْ لها الموارد المالية واحتياجاتها الأساسية للحياة وتمدها بالسلاح، ومن أمثلة هذا الترسيم الاستعماري الصراع في شمال مالي لقبائل الطوارق سكان الإقليم الذي عانى من التهميش وافتقر إلى أي ملامح للتنمية ليجعل من تلك المنطقة مسرحاً لتنظيمات مُسلحة بسطت نفوذها

(1) Chauzal, G., "**Fix the unfixable, Dealing with full-blown crisis and instability: How to bring greater stability to the Sahel?"** (Netherlands: The Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", December 2015).P.3.

(2) أحمد أمل، "مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بني سويف: جامعة بني سويف، المجلد 14، العدد 13، 2022).

في مدة وجيزة على ثلثي مالي [1]، وأيضاً توغل جيش الرب لأوغندا لجيرانها والذي كان من أكبر العوامل التى أشعلت الصراع في أفريقيا الوسطى وتسببت في حالة من انعدام الأمن الحدودي .

جنباً إلى جنب مع مشاكل الحدود البرية تعاني معظم الدول الأفريقية من عدم القدرة على تأمين حدودها البحرية من واقع تعمد الاستعمار إبعاد الحكومات المركزية عن السواحل البحرية لعدم سقوطها بسبب هجمات الأساطيل البحرية للمنافسين على خيرات القارة، هذا الإطار جعل من العاصمة مركزاً للخدمات والوظائف والقرب منها مفتاح للترقي والحصول على أعلى المناصب وبما شَكل فراغاً أمنياً على الحدود الساحلية لمعظم دول القارة ، بالإضافة لتعمد المستعمر إضعاف قدرات القوات البحرية لدول القارة حتى يجعل من موانيها ساحة لتجارتها وحديثاً في ظل محدودية القدرات والخبرات وتعدد مصادر التهديد تحولت الكثير من السواحل الأفريقية إلى مراكز عالمية رئيسية لاستقبال حركة التجارة غير المشروعة كمحطة استقبال رئيسية للتجزئة وإعادة إرسالها لمحطات أخرى، وليس أدل من ذلك على ما يقدمه الساحلان الشرقي والغربي للقارة الأفريقية كنموذجين على عجز الدول الأفريقية على تأمين حدودها البحرية وزيادة حركة تهريب البشر عبر السواحل إلى أوربا إضافة للسلع والبضائع وغيرها من عمليات تهريب للمعادن النفيسة مثل الذهب و الماس، وتُعتبر السواحل الصومالية المطلة على المحيط الهندي من أكثر السواحل التى تعرضت بها حركة التجارة العالمية لحوادث قرصنة واختطاف للسفن بصورة مطردة منذ مطلع الألفية الجديدة، الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لإصدار قراره رقم (1838) في أكتوبر من عام (2008م)، والذي تشكلت بموجبه قوة بحرية دولية لحماية الممرات الملاحية في تلك المنطقة [2].

---

(1) د.الحسين الشيخ العلوي ،"منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2015.

متاح على الرابط التالي: http://rawabetcenter.com/archives/11825. (15/11/2022)

(2) **المرجع السابق نفسه.**

وفي ظل استمرار عجز الدول عن تأمين حدودها البرية والبحرية بالقدر الكافي، ترتفع محاولات الأطراف الخارجية والعرقيات المهمشة وحركة الجريمة المُنظمة والتنظيمات المسلحة لاستغلال تلك الهشاشة ونقص التنظيم وغياب الأمن لصالح أهداف معظمها اقتصادية وبعضها سياسية [1].

وقد دفعت تلك الأوضاع لظهور مشكلة بحثية أفرزت مسمى جديد وهو "أنثروبولوجيا الحدود" الذي ينطبق على العديد من الحالات الأفريقية المختلفة ، وتعتبرمادة خصبة لتأكيد ضعف قدرة الحدود الدولية كمفهوم على التغلب على التركيب السكاني المتشعب، وهو ما أنعكس على شرعية خرائط حدود الدول وظهور خرائط متعددة للحدود في أفريقيا، بعضها رسمي معترف به دولياً والآخر غير رسمي [2]

مثالاً لذلك خرائط الحدود بين دولتي مصر والسودان والتي حددها الاستعمار البريطاني ويظهر فيها كل ما هو شمال خط عرض 22 تابع للدولة المصرية وتواجد خرائط أخرى يظهر فيها تبعية مثلث حلايب وشلاتين للسودان .

المبحث الثاني: أثر الجماعات المُسلحة من دون الدولة على الاستقرار الوطني والإقليمي بالقارة الأفريقية.

يُعرّف الأمن القوميّ بأنه قدرة الدولة على تَأمين استمرار أساس قوتها الداخلية والخارجية والعسكرية والاقتصادية في مُختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار الدّاخلية والخارجية[3]،وفي هذا الإطار يوجد تداخل بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن القومي للدول حيث يدور الأمن القومي للدول حول حماية النطاق الجغرافي التي تمارس عليه

(1) Siebels, D., "Pirates, smugglers and corrupt officials – maritime security in East and West Africa", **International Journal of Maritime Crime & Security** ,(Harrow: Centre for Business & Economic Research (CBER), Volume 1 Issue 1 February 2020), PP. 37-41.

(2) **Idem.**

(1) د فرنازعطية أحمد،"مفهوم الأمن القومي التطور والأبعاد" المعهد المصري للدراسات (القاهرة : المعهد المصري للدراسات ، 6 يوليو 2022).

الدولة سيادتها من التهديدات الداخلية والخارجية، ومن ثَم فإن المفهوم ينسحب على كل ما له صلة بالمصلحة العامة للدولة [1]، أما الأمن الإقليمي فيعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة فيما بينها ضمن نطاق إقليمي واحد،ولا يرتبط الأمر برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق المصالح المشتركة للدول[2]، ولما كان للجماعات المسلحة دوراً في زعزعة حالة الشرعية الوطنية والتأثير على المجتمع الدولي وبما يؤدي لحالة من شيوع الصراعات .

وعلى نحو ما بهذا المبحث سيتم تناول تأثير الجماعات المُسلحة من دون الدولة على استقرار القارة الأفريقية **كالتالي** :

المطلب الأول :تأثير الجماعات المُسلحة من دون الدولة على أمن الحدود.

المطلب الثاني : تأثير الجماعات المُسلحة من دون الدولة على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول :تأثير الجماعات المُسلحة من دون الدولة على أمن الحدود

تعمدت الجماعات المسلحة من دون الدولة في أفريقيا أن تتوارى عن أعين سلطة الدولة المركزية واختيار مناطق نفوذ حدودية وبما أثر على أمن الحدود مسبباً عدداً من الظواهر يمكن الإشارة إليها على النحو **التالي:**

1- تأثير أنشطة الجماعات المسلحة على الحدود في أفريقيا:

حالة العنف المطرد من قبل الجماعات المسلحة من دون الدولة التي يتم تصنيفها على أنها إرهابية داخل القارة الأفريقية ، والتي توسع نطاق عملياتها في السنوات الأخيرة كتنظيم القاعدة الذي إكتسب مناطق جديدة ببعض الدول كدولة مالي تم

(1) محمود عسكر، "الإقليمية ومحددات الأمن الإقليمي"، **مختارات إيرانية** (الجيزة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: العدد 187، أبريل 2003) ص ص 62- 63.

(2) دلال محمود السيد، "اللجوء وأمن الإقليم التوظيف التركي للأبعاد الإنسانية"،**مجلة السياسة الدولية**، (الجيزة: مؤسسة الأهرام: العدد 205 ،يوليو 2016) ص23.

التوسع نحو دول خليج غينيا ، والقيام بتمويل تنظيماته للتوغل في إتجاة بنين وكوت ديفوار، هذا الأمر يعني أن الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة القاعدة مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، تنطلق من دولة مالي والعمق الأفريقي باتجاه المناطق الساحلية المطلة على المحيط الأطلنطي، أيضاً تنظيم داعش الذي انتشر من شمال مالي ليمتد نفوذه إلى بنين وكوت ديفوار والسنغال وتمكن من تأسيس خلافة من خلال تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الذي يُعد تنظيماً أكثر مركزية والذي اكتسب مكانة بارزة في القارة منذ عام (2012م)، وبالإضافة إلى تنظيم داعش في غرب أفريقيا إمتد إلى وسط أفريقيا لتضم الكونغو الديموقراطية وشمال موزمبيق، وهذا التمدد الداعشي في مساراته الحالية يماثل الغزو الاستعماري واستراتيجيته في أهمية الوصول إلى السواحل الأفريقية للسيطرة على القارة من خلال موانيها البحرية ، ومع نشاط تلك الجماعات المسلحة المتفرقة داخل القارة وخروجها من مرحلة تكوين ونشأة التنظيم لمرحلة النمو وتزواج الأفكار مع التنظيمات الدولية الأم جعل من المراكز البحثية تجرى عدداً من الدراسات خلُصت إلى ارتفاع معدلات العنف المرتبط بالجماعات المسلحة بنسبة (43٪) في عام (2020م) مقارنة بعام (2019م)، في العاشر من نوفمبر عام (2020م) أسفرت مستخرجات اجتماع "التحالف الدولي" ضد داعش والذي تم تشكيلة في سبتمبر 2014 بعضوية (الولايات المتحدة الأمريكية – المملكة المتحدة – ألمانيا– فرنسا– اليابان – مصر) وعدد أخر من الدول ، لبحث حالة تهديدات تنظيم داعش في غرب إفريقيا، عن "قلق من التهديد الخطير والمتنامي" الذي يشكله المنتسبين لداعش بالشكل الذي أصبح يمثل تهديد عابر للحدود والقارة. [1]

2- تأثير حركات تهريب الأسلحة بواسطة التنظيمات الإجرامية:

تحولت القارة الأفريقية إلى واحدة من أهم مناطق التجارة غير المشروعة للأسلحة في العالم، بفعل الأزمات الداخلية مضافاً إليها زيادة أنشطة الجماعات المسلحة من دون الدولة ،وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التى يتم فيها استخدم السلاح بكثافة،

(1) أحمد أمل ، **مرجع سبق ذكره.**

وهو ما أدى لنمو حركة تجارة وتهريب الأسلحة بشكل متطرد وتطورها كماً ونوعاً [1]. يمكن أن نربط ظاهرة زيادة السلاح في القارة من المنظور الكمي بانهيار نظام القذافي وتلاشى سلطة وسيطرة الحكومة المركزية في ليبيا ، ودخولها في صراعات سياسيةوعسكريةوأمنيةمنعتها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب، وخروج السلاح المهرب من مخازن الجيش الليبي إلى (14) دولة حسب بعض التقارير في تحدي أمني خطير للقارة الأفريقية [2]، حيث انتشر السلاح إلى مناطق الصراع عن طريق التجار، ثم ما لبث أن تشكلت شبكات لتهريبه، بواسطة تنظيمات مسلحة تنشط على حدود ليبيا البرية التي تزيد عن 4000 كم ، بالشكل الذي سهل من وصول تلك الأسلحة لبؤر الصراع في المحيط الأقليمي في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر [3].

تطورت نوعية السلاح المستخدم في الصراعات من المنظور النوعي ،حيث استقدمت أنواع حديثة وتعددت المصادر التي تستخدمها الجماعات المسلحة، حتى صارت تستخدم أنواع الأسلحة التي تستخدمها الجيوش النظامية،ومثالاً على ذلك ما أعلنته السلطات النيجيرية في نهاية عام (2018م) عن اكتشاف استخدام "بوكو حرام" للطائرات بدون طيار للقيام بمهام استطلاعية لمواقع قوات مكافحة الإرهاب النيجيرية، وقد تأكد هذا التطور خلال عام (2019م) مع الكشف عن تطور نوعي في نوع الطائرات المُستخدمة من حيث عدم الاكتفاء بتوظيفها في مهام المراقبة والاستطلاع، حيث بدأ التنظيم في استخدام طائرات بدون طيار في مهام هجومية لتوجيه ضربات لقوات مكافحة الإرهاب. [4]

---

(2)Desmarais, A.," Monitoring Illicit Arms Flows: National Forensic Institutions in the Sahel", **Security Assessment in North Africa Briefing Paper** (Geneva: Small Arms Survey, June 2018), PP. 5-6.

(1) Taji, M., "Sécurité et stabilitédans le Sahel africain". **Collège de Défense de l'OTAN** (Research Branch, Rome, December, 2016), P.10.

(2) Simon, L., "**Une stratégie cohérente de l'ue pour le Sahel**", (Parlement Européen: DG des Politiques Externes de l'Union ,mai 2012), P.19.

(3) Searcey, D., **Boko Haram Is Back. With Better Drones**, New York Times, 13 September 2019. https://nyti.ms/3gghCF8 (20/4/2022).

ولم يقتصر الأمر على نيجيريا فقط وإنما شهد ذلك التطور عده دول، ومنها النيجر حيث تمكنت اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها من إيقاف شحنة أسلحة عبرت الحدود الشمالية قادمة من ليبيا بغرض إعادة توزيعها في كل من مالي ونيجيريا على الجماعات الإرهابية بلغت نحو (2000) قطعة سلاح في الفترة من2011م وحتى2014م تضمنت ألغاماً متطورة. (1)

كذلك تم توثيق استخدام التنظيمات الإرهابية لعدد من الأسلحة النوعية في السنوات الأخيرة حصلت عليها عبر مسارات التهريب تضمنت مدافع هاون بلجيكية وفرنسية الصنع وصواريخ من طراز ستريلا (2) الروسية الصنع.

ومع استمرار اشتعال بؤر الصراع سيستمر تدفق شحنات الأسلحة وتنوعها كماً ونوعاً خاصة الأسلحة الهجومية وبما يصب في مصلحة جميع الأطراف من الجماعات المسلحة من دون الدولة والمُصنع من شركات السلاح العالمية والشركات المتوسطة والتى تبحث عن أسواق لمنتجاتها بغض النظر عن الضمير الإنساني وتاجر السلاح والمُهرب الذي يستفيد من كلا الطرفين . (2)

3- تأثير عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين والإتجار بالبشر:

تأتي القارة الأفريقية في صدارة قارات العالم من حيث تدفقات المهاجرين العابرة للحدود داخل القارة، حيث بلغت نسبة المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى خارج القارة (20٪) من إجمالي نسبة المهاجرين ، بينما انتقل عبر الحدود الدولية نسبة (80٪) من إجمالي نسبة المهاجرين من دولة أفريقية لأخرى من خلال تدفق لاجئين أو في إطار البحث عن مستقبل جيد وبيئة أمنه مستقرة للمعيشة. (3)

---

(1) سافانا دي تسييرس، **قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر** (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة، ديسمبر 2017)، ص 8.

(2) Conflict Armament Research**, Investigating Cross-Border Weapon Transfers in Sahel**, (London, November 2016), PP. 10-11.

(1) **African Migration Trends to Watch in 2021**,(Africa Center for Strategic Studies, December 2020) .

تُعرَف الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية براً وبحراً وجواً إلى دولة أخرى، وحددت المادة (2) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (143) الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية، كما عرفت منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الهجرة غَير الشرعية بأنها تعني عبور الحدود (دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المُستقبلة) [1]، وطبقاً للحالة الاقتصادية للمجتمعات والدول وطبيعة الصراع الذي يؤدي لنزوح كامل لبعض القرى على خلفية عدم قدرة الأجهزة الأمنية على توفير الأمن واستتبابه، وعلى نحو ما تظهر الخريطة في الشكل رقم (1) مسارات حركة المهاجرين غير الشرعيين من داخل وخارج القارة طبقاً لنشاط المنظمات القائمة بعمليات التهريب وتسهيل الهجرة **كالتالي:**

أ–مسار عرضي من أقصى شرق القارة إلى أقصى غربها.

ب– مسار رأسي من جنوب القارة في اتجاه شمالها.

ج– مسار من القرن الأفريقي إلى جنوب القارة وخصوصاً جمهورية جنوب أفريقيا.

د– مسار خارجي يأتي بالمهاجرين غير الشرعيين من دول شرق وجنوب أسيا في اتجاه دول الساحل الشرقي لأفريقيا، والذي أصبح في السنوات الأخيرة أحد "المسارات الإجبارية" لتهريب البشر من مختلف مناطق القارة الأفريقية ومن بعض دول جنوب وغرب آسيا نحو أوروبا.

(1) الأمم المتحدة :**المادة 3** من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الشكل رقم (1)

يوضح مسارات الهجرة داخل وخارج إفريقيا

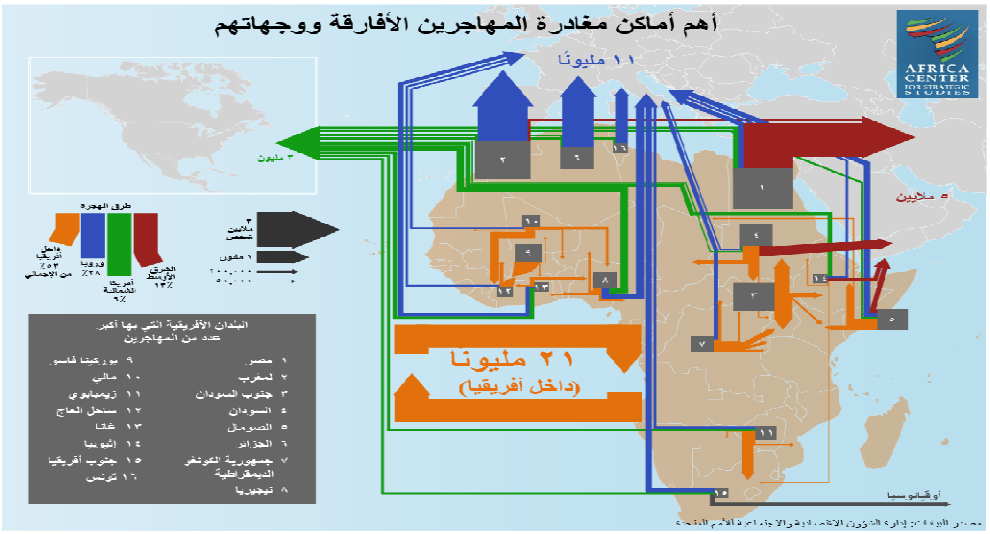

مصدر البيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة

Available at: https://africacenter.org/wp-content/uplpdes/2022/01/global-snaky-AR.pang.

وجاء في بعض تقارير لوكالة infomigrants. التابعة لـ(DW) "دويتش فيليه" الألمانية أن غرب القارة الإفريقية شهد ظهوراً مستمراً وكثيفاً لعصابات الإتجار بالبشر التي تنشط خاصة في مجال تهريب المهاجرين، وعلى الرغم من تعاون الإنتربول وأفريبول لمكافحة تلك الظاهرة من خلال مبادرات مثل -Interpol AfripolOperationFlash-Weka خلال المدة من مايو إلى يونيو 2023 ،وهذه العملية هي أول تعاون فيما بين المنظمتين في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، حيث شاركت في تلك العملية أجهزة الشرطة لكافة الدول الأفريقية، وقد أدى هذا التعاون والتنسيق إلى اعتقال أكثر من 1000 شخص، وفي تصريح للأمين العام للإنتربول، يورغن شتوك، أن التعقيد التنظيمي الذي تتميز به عصابات الإتجار بالبشر يعيق جهود مكافحتها، وأضاف أنه "غالباً ما يكون الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين جزءً من نشاط عصابة إجرامية معقدة للغاية. [1] ، يظهر بالجدول رقم (1) تقرير صدر من

(1) بين شيمانغ – ميمي ميفو تاكامبو، " **تهديد متزايد لأفريقيا.. عصابات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**"(موقع infomigrants، 4 أغسطس 2023).

إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة يشير في إحصائية إلى زيادة نسبة المهاجرين من الدول الأفريقية بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير نسبة لزيادة حالات الصراع والنزاع المسلح بالدول الأفريقية

الجدول رقم (1)

يوضح البلدان الأفريقية وأعداد المهاجرين التى تم الإبلاغ عنها

بلد المنشأ	النزاع	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
مصر	نعم	١٣٢١٩١٥	١٤٩٢٠٠٤	١٧٠٨٢٩٦	١٨٠٧٩٤١	٢٥٨٦٦٤٣	٣١٥١٠٦٩	٣٦١٠٤٦١
المغرب		١٧٤٨١١٦	١٨٨٣٩٢٤	٢٠٧٧٠١٠	٢٤٧٠٦٥٦	٢٨٦٠٧٠٢	٢٩٧١٧٧٠	٣٢٦٢٢٢٢
جنوب السودان	نعم	٥١٤٩٤٣	٤٣٨٠٤٤	٣٤٢٦٢٨	٢٢٨٥٣٧	٤٠٢٦١٦	١٠٦٠٦٧٨	٢٥٧٥٨٧٠
السودان	نعم	٥٨٤٩٣٥	٧٧٥٣٧٥	٨٨٥٦٦٠	١٢٧٧٦٣٢	١٢٣٥١٩٣	١٨٤٢٦٠٢	٢١٠٤٨٨٧
الصومال	نعم	٨٤٨٠٥٥	٩٦٨٩٥٦	١٠٠٦١٢٨	١٠٦٠٩٥٣	١٥٩٥٣٢٨	٢٠٠٨٤٩٠	٢٠٣٤٢٢١
الجزائر		٩٢١٦٦٥	٩٧٩٦٤١	١٠٣٧٩٨٥	١٥٩٩٦٤٧	١٦٥٥٢٦٤	١٨٣٦٥٠٢	٢٠٢٢٣٣٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نعم	٤٣٦٥١٣	٥٥٩٨٢٤	٨٦٢٠٣٩	١١٣٠٨٧٢	١٢٩٨٥٤٤	١٥٧٢٢٢٢	١٨٣٢٠٦٩
نيجيريا	نعم	٤٤٦٧٥٣	٥٢٤٥٣٥	٦١٠١٣٠	٨١٧٣٩٢	٩٩٦٩١٤	١٣٠٦٥٢٦	١٦٧٠٤٥٥
بوركينا فاسو	نعم	١٠٢١٣٣١	١٢١٥٦٦٥	١٢٧٩٤١٤	١٣٥٢٢٩٢	١٤٣٤٥٢٨	١٥١٨٥٦٨	١٥٩٩٣٤٧
مالي	نعم	٦٤٧٤٢٦	٨٢٠٥٦٤	٧٧٢٨٦٦	٨٩٥٣٦٠	٩٩٤٨٣٢	١٢٢٨٥٤٤	١٣٠٣٥١١
زيمبابوي		٢٠٤٣٦٣	٢٨٧٩٩٥	٣٥١٩٨٥	٥٠٠٧٧٣	٧٥٤٦٤٣	١١٦٧٠٦٤	١٢٤٣٣١٤
ساحل العاج		٣٦٦٣٣٦	٤٤٩٤٩٨	٥٣٩٢٣٤	٧٣١٩٦٢	٩٣٩٧٩٥	١٠٥٦٣٨٠	١١٤٩٢٩٨
غانا		٣٧١١٥٧	٤٢٨٠٥١	٤٩٥٨٨٧	٦٦٥٧٣١	٧٦٢٠٠٢	٨٩٢٢٥٣	١٠٠٤٣٢٤
تيوبيا	نعم	١٦٨٩٩٤١	٨١٦٤٢٠	٤٤٥٨٨٦	٥٢٤٠٣٨	٦٨٠٢٩٠	٨٤٢٤٩٦	٩٤٦١٢٩
جنوب أفريقيا		٣٠٨١٢٠	٣٨٥٩٨٨	٥٠١٦٠٠	٦٠١٨٠٣	٧٤٣٨٠٧	٧٨٦٥٥٤	٩١٤٩٠١
تونس		٤٦٥٥٤٩	٤٧٦٩٣٣	٤٨٦٩٦٤	٥٧٩٠٠٩	٦١٥٧٣٢	٧٧٤٣٧٦	٩٠٢٢٦٨

مصدر البيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة

https://africacenter.org/wp-content/uplpdes/2022/01/global-snaky-AR.pang

وفي سياق أخر أصدر الإنتربول في سبتمبر (2021م) تقريراً يُقيّم فيه مشكلة الإتجار بالبشر لنزع أعضائهم، الذي يحفزه بشكل كبير النقص الحاصل على الصعيد العالمي في الأعضاء البشرية لزرعها وفقاً لمبادئ أخلاقية، وتناول التقرير أن أكثر المناطق مدعاة للقلق هي شمال وغرب أفريقيا حيث يشكل الفقراء والنازحون أكثر الفئات السكانية عرضة لخطر الاستغلال لهذا الغرض. [1]

متاح على الرابط (20/10/2023). https://www.infomigrants.net/en/post/50765/

(1) الأنتربول ،**شمال وغرب أفريقيا: تقرير للإنتربول يسلط الضوء على الاتجار بالبشر لنزع أعضائهم(ليون** :موقع الأنتربول ،30 سبتمبر 2021).

متاح على الرابط (16/6/2023). **https://www.interpol.int/ar/.**

وبالرغم من محاولات الاتحاد الأفريقي للسيطرة على تلك الظاهرة عبر عدد من المبادرات والمشروعات ومنها مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا الصادر من الاتحاد الأفريقي بتاريخ 2 سبتمبر(2021 م) الذي جاء فيه "أن جودة إدارة الحدود للتنقل الآمن والمنتظم للأشخاص يقلل من الحاجة إلى تهريب المهاجرين، وسوء أو ضعف إدارة الحدود يعجل بتهريب المهاجرين ويقوض الحركة السلسة، وهناك التزام سياسي رفيع المستوى بتحسين إدارة الحدود في القارة كما يتضح من اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود "اتفاقية نيامي" باعتبارها الإطار القانوني للاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود.[1]

4-تأثير اتساع نشاط شبكات الجريمة المُنظمة العابر للحدود:

تحولت العديد من مناطق القارة الأفريقية إلى ساحة مفتوحة للعديد من التنظيماتالإجرامية التي حققت استفادة من تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية من ناحية ، ومن التطور التقني الهائل من ناحية أخرى، ويبرز الساحل الأفريقي كمركز لانتشار شبكات الجريمة المُنظمة في القارة الأفريقية والتي تعددت مظاهرها وأنشطتها لتشمل غسيل الأموال، وتهريب البشر، والتجارة بالأعضاء البشرية، وتهريب السلع المختلفة المشروع منها وغير المشروعة، كما تحول أيضاً إلى حلقة وصل أساسية في أحد أهم طرق تهريب المخدرات حول العالم، حيث يُعد نقطة تجميع للمخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية إلى سواحل" غينيا بيساو، سيراليون، غانا " قبل أن يعاد تصديرها للسوق الرئيسية في أوروبا [2].

ومن بين المشكلات الرئيسية التي نجمت عن اتساع نشاط شبكات الجريمة المُنظمة في إفريقيا تحولها التدريجي إلى شريك رئيسي للتنظيمات الإرهابية، حيث تفرق

---

(1) الإتحاد الأفريقي، " **مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا** "2 سبتمبر2021،ص 36.

(1)Shaw, M., and Reitano, T., **The Political Economy of Trafficking and Trade in the Sahara: Instability and Opportunities** (Washington D.C.: World Bank, Sahara Knowledge Exchange, December, 2014), PP. 9-12.

العديد من التحليلات بين جيلين من منظمات الجريمة، أولهما أقدم كان ينأى بنفسه عن أي شكل من أشكال التورط في علاقات بالتنظيمات الإرهابية، ويسعى لضمان استدامة نشاطه عبر الزمن من خلال بناء علاقات ومصالح قوية بالمجتمع المحيط تمنحه جذوراً قوية، وجيل جديد أكثر انتشاراً في القارة في الوقت الراهن أقل التزاماً ببناء علاقات إيجابية بمجتمعه، يسعى لتعظيم أرباحه بأي وسيلة، الأمر الذي يجعل من التنظيمات الإرهابية حليفاً مفضلاً بالنسبة له[1] ،ومن ثَم أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي حركة الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر غياب الأمن خاصة في المناطق الحدودية كما أنّ سكان تلك المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المُنتشرة بكثرة. [2]

المطلب الثاني :تأثير الجماعات المُسلحة من دون الدولة على الاستقرار السياسي والاقتصادي

دراسة حالات الصراع في القارة الأفريقية تعكس وجود علاقة طردية بين الدولة المركزية والتنظيمات المسلحة،وبما يعكس دورالقوى الخارجية وتأثيرها على زيادة نشاط التنظيمات المسلحة ،إضافة إلى خلق جماعات جديدة تحقق أغراضها عبر مرتزقة أو شركات أمن خاصة،تهدف للسيطرة على الموارد الطبيعية والموارد الاستخراجية النفطية والمعادن النفيسة من أجل تصديرها والاستفادة من عوائدها، وهذا الوضع من عدم قدرة الدولة على التصرف في مواردها يُعد عاملاً مؤثراً على استقرارها السياسي والاقتصادي،نتيجة زيادة احتمالات المواجهات العسكرية بين الدولة وتلك الجماعات لمحاولة السيطرة والاستفادة من مواردها .

(2) Gaye, Serigne bamba, **Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel** (Dakar: Centre of Competence SubSaharan Africa, 2018), PP. 10-14.

(1) Taji, M **op. cit**., P.9.

أولاً: التأثير على الاستقرار السياسي:

يمكن رصد الأثر السلبي الذي تحدثه الجماعات المسلحة على المستوى السياسي وبما يمكن من خلاله استنتاج وتحليل أبعاد الصراع بين الجماعات المسلحة والدولة المركزية من خلال عدد من الشواهد والمؤشرات أهمها **الآتي:**

1- إضعاف قدرات النظام السياسي والشرعية السياسية:

يؤدي وجود الجماعات المسلحة من دون الدولة إلى اضمحلال سيادة الدولة وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، وبما يخلق بيئة تؤدي لتأكل النظام السياسي وإنهاك قوته والقضاء على شرعيته وزعزعة ثقة المجتمع تجاه فاعلية الدولة لا سيما في المسائل الخاصة بالأمن والحاجات الأساسية، وهذا الحضور لتلك الجماعات المسلحة في المجتمعات يؤدى إلى مساومة الدولة على الشراكة في وظائفها ،وإنهاء احتكارها للاستخدام الشرعي للقوة وتوزيع الموارد حتى الوصول للاستيلاء الكامل على السلطة، وعلى صعيد أخر تسعى بعض التنظيمات للإبقاء على سلطة الدولة والحيلولة دون سقوطها بشكل كامل بغرض إضعاف والمؤسسات الرسمية من خلال بعض الاستراتيجيات أهمها: التأثير في صنع القرار السياسي ،محاولات إفشال البرامج الحكومية ، التأثير على القدرة الاستخراجية والتوزيعية ، التأثير على نفاذ القانون والسيطرة الأمنية. [1]

2- زعزعة استقرار الحياة السياسات للدول:

تفرض حقيقة تواجد الجماعات المسلحة من دون الدولة حالة من زعزعة وانتهاك للأنظمة السياسية للدولة لما تمثله من الضغوط وإملاء الشروط السياسية على سلطة الدول لتحقيق أهدافها السياسية والتي منها حقائب لبعض الوزارات بعينها أو من خلال السيطرة على مفاصل الدولة السياسية البرلمان والأحزاب ، وفي حالة رضوخ الدولة

(1) عبد الله عيسى عبده عيسى الشريف، "تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي (حزب الله نموذجاً)" **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم لسياسية** (الأسكندرية : جامعة الأسكندرية ، المجلد الثامن ،العدد 15، يناير 2023) ص 630-634.

لتلك الشروط أو في حالة الحصول على تلك الحقائب الوزارية وشروع تلك الجماعات في صياغة سياسات من قبل أعضاءها بلا خبرة سياسية أو دبلوماسية، أو حتى صياغة خطط وبرامج سياسيات للوزارات فتكون النتيجة كارثية للمجتمع والدولة ، ومثال على ذلك حين أستولت جماعات السيلكا على زمام الأمور في أفريقيا الوسطى وتم تعيين بعض من قادتها عديمي الخبرة في عدد من الوزارات ،نتج عن ذلك فشل في إدارة الملفات وبما جعل من تجربة تواجدهم في السلطة غير ذات جدوى وبما دفع جماعة سيلكا لترك زمام الأمور تحت ضغوط المجتمع ، مثال أخر على انتهاك الدولة سياسياً في أفريقيا الوسطى وبعد الشراكة الاستراتيجية مع روسيا تم تعيين الروسي "فاليري زاخاروف" مستشار الأمن القومي لرئيس جمهورية إفريقيا الوسطى "تواديرا" وقيامة بالتحكمفي شؤون الدولة وبما مثل ذلك انتهاكاً صارخاً لنظام الحكم السياسي في أفريقيا الوسطى . [1]

3- تزايد حدة العنف السياسي المتبادل:

يعد مؤشر العنف السياسي من أهم الدلائل التي تبرز حالة فشل الدولة سياسياً من خلال تأثيره على باقي المتغيرات من سلطة تنفيذية متخذه للقرار لأحزاب سياسية لمجتمعات مع أو ضد حالة العنف طبقاً للأهداف،وتبادل العنف واستخدام القوة بين الجهات المسلحة تابعة للدولة أو خارجة عن سلطتها تُفضى إلى حالة من الاحتقان المجتمعي ،وبما يعزز قدرة الجماعات المسلحة من دون الدولة على جذب المجتمعات والسيطرة عليها بدافع بطش النظام وعدم وجود عدالة مجتمعية وزيادة حالات القتل والتنكيل السياسي وفشل قضاء الدولة في إرساء العدل وتبعيته للنظام الحاكم وإصدارة الأحكام التعسفية، تلك الأوضاع تؤدي لإنهاك قدرات الدولة مادياً للسعي لزيادة قدراتها

(1) مصطفى إبراهيم سليمان الشمري ،الحرب الأهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى وأبعادها الدولية، **مجلة الكوفة**، (الكوفة: جامعة الكوفة ، كلية القانون ، السنة 15 ، العدد 51 ، يونيو 2022) ص ص 217-220.

الدفاعية والأمنية لمحاول السيطرة على الأوضاع الداخلية المضطربة، إضافة إلى عزوف الدولة عن أداء دورها في مناطق سيطرة التنظيمات المسلحة.

ثانياً:التأثير على الاستقرار الاقتصادي:

1- زيادة ظاهرة التعدين غير النظامي :

أسفر ضعف عدد كبير من دول القارة الأفريقية وعدم قدرتها منفردة على إدارة شؤونها الاقتصادية عن فرض تحديات لأمنها الاقتصادي،ومع عدم توفر الخبرات والمعدات لاستغلال مواردها الطبيعية،وخاصة لتلك الدول التي تتوفر بها تلك الموارد خاصة ذات الطبيعة الاستخراجية من معادن ونفط،هذا الوضع خلق ظاهرة فريدة في القارة الأفريقية وهي ظاهرة التعدين غير النظامي على يد أطراف محلية تابعة لمنظمات التجارة المسلحة بالتعاون مع بعض الخارجين عن سلطة الدولة من متمردين وجماعات إرهابية تبحث عن التمويل،كل هؤلاء تتلاقى أهدافهم لاستغلال غياب الدولة عن العديد من المناطق التي يتم فيها التنقيب عن الذهب والماس.

2- زيادة ظاهرة تهريب المواد الخام والسلع :

يصاحب ما سبق تناولة عن الأطراف المحلية الضالعة في التعدين غير النظامي شبكات للتهريب تستثمر حالة عدم الاستقرار السياسي في الخروج بمنافع لا تعود على الدولة، وإنما تعود بالنفع لتلك الجماعات المسلحة ذات الدوافع الاقتصادية إضافةإلى شبكات تهريب تحمي استثماراتها بالسلاح عن طريق شبكة تجندها من أمراء الحرب وشركات الأمن الخاصة [1] ، ومثال على حجمالثرواتالمهربة من القارة ، قُدر حجم المعادن المهربة من الكونغو الديموقراطية وحدها في عام (2013) بنحو (7) آلاف طن بلغت قيمتها نحو (30) مليون دولار، وفيعام (2016) قدرت خسائرالقارة الأفريقية من تجارة الأسماك غير الشرعية عبر تهريبه بأكثر من (2.5) مليار دولار، بينما بلغت خسائرالقارة من تهريب الأخشاب (13) مليار دولار، ويبقى المصدر الرئيسي الأكبر

(1) Khama, s., **Illicit trade in natural resources in Africa** (Abidjan: African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016), PP. 5-7

لخسائر القارة وهو الخامات البترولية حيث تخسر القارة ما تفوق قيمته (100) مليار دولار سنوياً نتيجة تهريب مصادر الطاقة البترولية وحدها، تلك الخسائر الكبيرة للدول تُستغل من قبل جماعات مسلحة من دون الدولة لتمويل أنشطتها وتمويل تنظيماتها العابرة للحدود،مثال على استغلال تلك الموارد يُعد التنقيب عن الفحم وتهريبه أحد المصادر الرئيسية لتمويل حركة شباب المجاهدين في الصومال، كما يعد التنقيب عن الذهب مصدراً رئيساً لتمويل نشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل الأفريقي. (1)

3- ظاهرة نهب الثروات من قبل شركات الأمن الخاصة :

تنامي حالات الصراع وزيادة الطلب على شركات الأمن الخاصة من قبل بعض الدول ، ومع حالة تنافس الدول الكبرى على موارد القارة باستغلال شركات الأمن الخاصة لحماية استثماراتها وللحصول على صفقات بأسعار تفضيلية، ونهب ثروات وليس أدل على ذلك من دور فاجنر في السودان في استخراج الذهب عبر شركة "مروي جولد" الذي يطلق عليها السكان المحليين الشركة الروسية وحالة الشراكة ما بين فاجنر وقوات الدعم السريع (2)، إضافة لدور فاجنر في أفريقيا الوسطى والتوغل في أماكن حيوية كثيرة بالدولة ومناطق ثرواتها شملت مناجم الماس والذهب،والحصول على تصاريح حكومية لتعدين الماس والذهب في مناجم مختلفة،في مقابل أن تقوم موسكو بتزويد جمهورية إفريقيا الوسطى بالأسلحة والاصطفاف معها على المستوى الدولي ، إضافة لدور شركات الأمن الصينية التى تعتبر أكبر الدول استثماراً في مشاريع البنية التحتية بالقارة وذلك لتأمين استثماراتها خاصة بعد إعلان مبادرة "الحزام والطريق" ،التى تسعى حثيثاً لنجاحها والتدخل بشكل غير مباشر من خلال شركات الأمن الخاصة التى ستعزز الحماية لاستثماراتها والبنية التحتية التى تقوم بتطويرها. (3)

---

(1) أحمد أمل ، **مرجع سبق ذكره.**

(2) هذا ما تفعله "فاجنر" بذهب السودان،موقع الشروق الإخباري ، 5 يونيو 2022.

(3) د أميرة محمد عبد الحليم،**السياسات الصينية الجديدة في أفريقيا**،(مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ، 26 يناير 2020).

- **خاتمه**

الأوضاع السياسية والحالة الاقتصادية والخلفية الأثنية في أفريقيا خلقت بيئة خصبة وحاضنة لنمو وتوغل الجماعات المسلحة من دون الدولة على مختلف مسمياتها وأهدافها بالنسيج الوطني للدول ، لتحقيق أهدافها سواء كانت أهداف هدامة من قبل جماعات مسلحة تم تصنيفها بأنها إرهابية أو بتحقيق أهداف سياسية بواسطة العنف لتولى زمام الأمور بالدولة، أو لتحقيق أغراض اقتصادية ومادية بواسطة مرتزقة وجماعات يقودها أمراء حرب أو شركات أمن خاصة، إضافة إلى أن التدخلات الخارجية للقوى العظمى تحت شعار محاولة البحث عن حلول للكيانات المأزومة لدول القارة الأفريقية ،ما هي إلا ادعاءات غير حقيقية إنما الواقع هو لضمان استمرار السيطرة على المصادر الأفريقية ، تسبب هذا الوضع في تردى واشتعال الأوضاع أكثر مما قبل، حتى أصبحت القارة ساحة لتنافس تلك القوى وأنقسمت لفرق فمن ناحية القوات النظامية للدول في مقابل جماعات مسلحة من دون الدولة تستمد شرعيتها من تحالفات إقليمية ودولية .

استغلت تلك الجماعات والتنظيمات المسلحة عدداً من الأسباب الداخلية والخارجية أهمها حالة غياب الأمن على الحدود والمشكلات التاريخية العرقية واللغوية ومشاكل تقسيم الحدود البرية والبحرية والوصاية وتبعية الدول للقوى العظمى عالمياً التى تسيطر بشكل كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول، وزاد تأثير تلك الجماعات حيث لعبت أدواراً أثرت على شرعية الدولة والأمني للدول على المستوى الوطني الإقليمي ،وبما تسبب أن تواجه القارة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات حدودية وأمنية وسياسية واقتصادية متشابكة وصعبة، وهو ما يقتضي التعامل مع تأثير وتهديد تلك الجماعات باستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد بدلاً من المقاربة الأمنية التقليدية التي يتم تبنيها من قبل بعض الحكومات في مواجهة هذه التهديدات.

- **مراجع الدراسة**

1- مراجع باللغة العربية :

أ- الوثائق:

(1)**الأمم المتحدة : المادة 3** من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(2)الإتحاد الأفريقي، " **مشروع سياسة منع تهريب المهاجرين في أفريقيا** "2 سبتمبر 2021.

(3) وزارة الخارجية المصرية: " **الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية**(نيويورك: مجلس الأمن، رسالة صاردة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمحضر الجلسة 7690، الأربعاء 11 مايو 2016).

(4) برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994في رواندا والأمم المتحدة .

https://www.un.org/ar/preventgenocide/rwanda/historical-background.shtml.

(5)القاهرة: كلمة الرئيس محمد أنور السادات في أسبوع التضامن مع شعب أفغانستان ،27 ديسمبر 1980

ب- الكتب:

(1) ستيفن هوراث، **فرسان الهكيل القصة الأساسية**، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2013).

(2) شون ماكفيت ، **المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنية للنظام الدولي** ، ترجمة،ابراهيم البيلى ، احمد ذيدان (بيروت :مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، الطبعة الأولي ،2016).

جـ- المقالات:

(1) أحمد مولانا ، السياسات الصينية الجديدة في أفريقيا ، (مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ، 26 يناير 2020). https://pharostudies.com/.?p=3514

(2) انمار نوري خفيف القره غولي، أ.م.د شيماء محمد جواد الجبوري، تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني للدولة،**مجلة كلية التربية الأساسية**،(بغداد:كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية ،المجلد 29، العدد 119).

(3) حسنين توفيق إبراهيم، "الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي تحديات راهنه وآفاق مستقبلية "، **كراسات استراتيجية** (القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد28، العدد299، أبريل 2019) .

(4) دلال محمود السيد، "اللجوء وأمن الإقليم التوظيف التركي للأبعاد الإنسانية"،**مجلة السياسة الدولية**، (الجيزة: مؤسسة الأهرام: العدد 205 ،يوليو 2016).

(5)د فرنازعطية أحمد ، "مفهوم الأمن القومي التطور والأبعاد" **المعهد المصري للدراسات** (القاهرة : المعهد المصري للدراسات، ، 6 يوليو 2022). متاح على الرابط https://eipss-eg.org.

(6)محمود عسكر، "الإقليمية ومحددات الأمن الإقليمي"، **مختارات إيرانية** (الجيزة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: العدد 187، أبريل 2003).
https://www.europarabct.com/?p=72017

د- الرسائل العلمية:

(7)نوال موسى ، **دور المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا سابقا ورواندا في إرساء وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي- وزو ، كلية الحقوق،2011).

هـ- البحوث المنشورة:

(1) أحمد أمل، "مهددات أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة". **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (مصر: جامعة بني سويف، المجلد 14، العدد 13، 2022).

(2) د. الحسين الشيخ العلوي ،منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي" (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية سبتمبر 2015)
http://rawabetcenter.com/archives/11825.

(3) رامي علي محمد عاشور، "مستقبل الإرهاب في أفريقيا.. كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم"، مجلة السياسة والاقتصاد (جامعة بني سويف: المجلد17، العدد16، 2022).

(4) سافانا دي تسييرس، **قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر** (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة، ديسمبر 2017).

(5) شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42،ربيع ٢٠١٤).

(6) عبد الكريم سعيد السويلمين "الحوثيون كفواعل من دون الدول" في د سامي الوافي (محرر)،**مجلة اتجاهات سياسية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، العدد (8) أغسطس 2019).

(7) عبد الله عيسى عبده عيسى الشريف، "تأثير الفاعلين المسلحين من غير الدول على الاستقرار السياسي (حزب الله نموذجاً)" **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم لسياسية** (الأسكندرية : جامعة الأسكندرية ، المجلد الثامن ،العدد 15، يناير 2023).

(8) على سعد جبير ،" أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء". **قراءات افريقية** (السعودية: المنتدى الإسلامي، القاهرة: العدد 28، 2018).

(9) مصطفى إبراهيم سليمان الشمري ،الحرب الأهلية في جمهورية أفريقيا الوسطى وأبعادها الدولية، **مجلة الكوفة**، (الكوفة: جامعة الكوفة ، كلية القانون ، السنة 15 ، العدد 51 ، يونيو 2022).

و- مصادر الشبكة الدولية:

(1)الأنتربول ، " **شمال وغرب أفريقيا: تقرير للإنتربول يسلط الضوء على الاتجار بالبشر لنزع أعضائهم (ليون** :موقع الأنتربول ،30 سبتمبر 2021)

(2)**هذا ما تفعله "فاجنر" بذهب السودان**. موقع الشروق الإخباري ، 5 يونيو 2022 https://asharq.com/reports/33577

(3) بين شيمانغ – ميمي ميفو تاكامبو، " **تهديد متزايد لأفريقيا.. عصابات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**"(موقع infomigrants ،4 أغسطس 2023) . https://www.infomigrants.net/en/post/50765/.

ز- المجلات:

(1) الجماعات المسلحة والقانون الدولي الإنساني- عرض كتاب، قانون الحرب. **مجلة الإنسانى**،26 يناير 2020.

2- مراجع باللغة الأجنبية :

A-Books :

(1) Bauters. Jasper, **Taxonomy of Non-State Armed Actors in the Central African Republic,** Editorial advice: Filip Hilgert,(Belgium: The International Peace Information Service (IPIS),2012.

(2)Gaye, Serigne bamba, **Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel** (Dakar: Centre of Competence SubSaharan Africa, 2018).

(3)Oliva1. Fabio, **Understanding a new generation of non-state armed group**. (Turin: United Nations Syatem Staff College, Attribution-NonCommercial 4.0 International, 2015)

(4) S .Makinda, "**History and root causes of terrorism in Africa**", in Wafula Okumu and Anneli Botha (eds), Understanding Terrorism in Africa: In Searching for an African Voice (Pretoria: Institute for Security Studies, 2006).

B- Article:

D, Siebels, "Pirates, smugglers and corrupt officials – maritime security in East and West Africa", **International Journal of Maritime Crime & Security**, (Harrow: Centre for Business & Economic Research (CBER), Volume 1 Issue 1 February 2020).

C-Report and Papers and Researchs :

(1)African Migration Trends to Watch in 2021, Africa Center for Strategic Studies, December 2020

(2) **Conflict Armament Research, Investigating Cross-Border Weapon Transfers in Sahel**, (London, November 2016).

(3)Desmarais.A, Monitoring Illicit Arms Flows: National Forensic Institutions in the Sahel**", Security Assessment in North Africa Briefing Paper** (Geneva: Small Arms Survey, June 2018).

(4)F, Jegede; K, Bampton; M, Todd, "State vs Non-state Armed Groups – A PoliticalEconomy of Violence", **International Committee of the Red Cross** (Derby: Global Science and Technology Forum, Annual International Conference Proceedings of the 5th Political Science, Sociology and International Relations (PSSIR 2015).

(5)G. Chauzal, "**Fix the unfixable, Dealing with full-blown crisis and instability: How to bring greater stability to the Sahel?"** (Netherlands: The Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", December 2015).

(6)Grace. Rob, **Briefing Note: Frontline Negotiations with Non-State Armed Groups** (Massachusetts :Harvard Humanitarian Initiative, 2016).

(7)Kleffner. Jann K, The applicability of international humanitarian law to organized armed groups, **International Review of the Red Cross** (Volume 93 Number 882 June, 2011).

(8)L. Simon, **"Une stratégie cohérente de l'ue pour le Sahel**", (Parlement Européen: DG des Politiques Externes de l'Union , mai 2012).

(9)M, Taji, "Sécurité et stabilitédans le Sahel africain". **Collège de Défense de l'OTAN** (Research Branch, Rome, December, 2016).

(10) S. Khama, **Illicit trade in natural resources in Africa** (Abidjan: African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016).

(11) Shaw, M., and Reitano, T., **The Political Economy of Trafficking and Trade in the Sahara: Instability and Opportunities** (Washington D.C.: World Bank, Sahara Knowledge Exchange, December, 2014).

(12) Tandogan & Bouacha, M., "The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region: Case of Mali", **Türkiyat Mecmuası** , (No 3, 2017).

(13) Thomas M. Donnan, W., "**Nation, state and identity at international borders**", in Thomas M. Wilson and Hastings Donnan (eds.), Border identities Nation and state at international frontiers (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

D-Internet sources:

(1) Reva, D., "**How will ISIS setbacks impact Africa? Existing vulnerabilities could provide favorable conditions for ISIS to establish itself on the continent** (Johannesburg", Institute for Security Studies ISS, 2017)

(2) Searcey, D., **Boko Haram Is Back. With Better Drones**, New York Times, 13 September 2019: Available at https://nyti.ms/3gghCF8